التداعيات الأمنية للتهديدات الجديدة في الساحل الإفريقي على الأمن الوطني للجزائر: قراءة استشرافية

Security Implications of the new threats in the African Sahel on Algerian national security: a prognostic Analysis

الدكتورة/ مسعودة بولنوار[2،1]

[1]**معهد الدراسات العليا في الامن الوطني، (الجزائر)**

[2]**المؤلف المراسل:** mess.boulanouar@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/03/27 **تاريخ القبول للنشر:** 2022/04/11 **تاريخ النشر:** 2022/04/28

❖❖❖❖❖❖❖

مراجعة المقال: اللغة العربية: د./ علي بلول (جامعة الوادي) اللغة الإنجليزية: أ./ أنوار الناصر (العراق)

ملخّص:

تعدّ منطقة الساحل الإفريقي من المناطق التي شهدت في السنوات الأخيرة، توترات متصاعدة بسبب انتشار مجموعة من التهديدات الأمنية بالمنطقة بما في ذلك تنامي النشاط الإرهابي وارتباطه بشبكات الجريمة المنظمة بكل أنواعها.

تعدّ الجزائر، بحكم موقعها الإستراتيجي، نقطة ارتكاز وتقاطع بين الدول المغاربية من جهة وامتدادها للساحل الإفريقي من جهة أخرى، كما تشكل واجهة بحرية هامة في المنطقة المتوسطية، حيث وجدت نفسها مرتبطة أمنيا بعدة دوائر جيوأمنية غير مستقرة، وهذا ما ينتج عنه احتمالات تعرضها للعديد من المخاطر التي من شأنها أن تحد من استقرارها وأمنها الوطني.

ستحاول هذه الدراسة، معالجة تداعيات التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل الإفريقي على الأمن الوطني للجزائر، من خلال تقديم قراءة استشرافية للواقع الجيوسياسي والجيوأمني للساحل الإفريقي، و ما يحتمل أن ينتجه من متغيرات مؤثرة على أمننا الوطني.

الكلمات المفتاحية: التهديدات الأمنية الجديدة؛ الساحل الإفريقي؛ الأمن الوطني للجزائر؛ أزمات الفشل الدولاتي؛ التهديدات الإرهابية؛ الجريمة المنظمة.

Abstract:

The Sahel region of Africa is one of the regions that have witnessed in recent years escalating tension due to the spread of a range of security threats in the region, such as the growth of terrorist activity and its linkages to organized crime networks of all kinds.

Algeria's strategic position, as a fulcrum and an intersection between the Maghreb countries on the one hand, and an extension of the Sahel region on the other hand, not to mention its important sea front in the Mediterranean region,

makes its security linked to several unstable geo-security circles, which means that the country could be exposed to many risks that would threaten its stability and national security. This study attempts to address the repercussions of the new security threats in the African coast on the national security of Algeria, through a forward-looking reading of the geopolitical and geo-security reality of the African coast and the variables that it may produce influencing our national security.

***Key words**: New security threats; the African Sahel; the national security of Algeria; crises of state failure; terrorist threat; organized crime.*

مقدّمة:

شهد النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة، تغيرات مست العديد من جوانبه خاصة القيم السائدة فيه، بما في ذلك التغيرات التي طرأت على مفهوم الأمن التقليدي وانتقاله من مستوى الحفاظ على البقاء المادي للدولة إلى مستوى الأمن الشامل أو المركب بكل أبعاده؛ السياسية والاقتصادية والاجتماعية و الثقافية والبيئية و الصحية، وذلك نتيجة التغييرات في طبيعة التهديدات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة بفعل ظهور عوامل و فواعل جديدة أثرت في المفهوم التقليدي للأمن، حيث تعتبر الجريمة المنظمة وظاهرة الإرهاب الدولي من بين هذه العوامل العابرة للحدود والتي استغلت الأبعاد التكنولوجية و الرقمية للعولمة للدفع من حدة نشاطاتها.

يحتلّ موضوع التهديدات الأمنية أهمية كبيرة في حقل الدراسات الأمنية، خاصة بالنظر لارتباطها بقدرة ووظيفة ودور الدولة على تجاوز التحديات التي تعتريها، سواء السياسية أو الأمنية، وحتى الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية، و زادت شدتها خاصة خلال العقد الأخير من القرن العشرين، بفعل التحولات التي أفرزتها حركيات العولمة، بانعكاساتها المتعددة على الأمن الوطني للدول.

في هذا السياق تعتبر منطقة الساحل الإفريقي من أكثر المناطق في العالم استقطابا، خاصّة في ظل ما تشهده من تحديات وتداعيات سياسية وأمنية، حيث أصبحت هذه المنطقة مصدرا أساسيا للكثير من التهديدات الأمنية اللاتماثلية التي ترتبط بعدة متغيرات طبيعية، سياسية، اجتماعية، اقتصادية واجتماعية، حيث زاد الاهتمام الدولي بمنطقة الساحل الإفريقي منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م من طرف العديد من القوى الدولية، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول الأوروبية وروسيا، مما جعلها تكتسب قيمة إستراتيجية دولية ومكانة هامة في التوازنات والصراعات الدولية التي شهدتها إفريقيا.

فالجزائر وبحكم موقعها الجغرافي، الذي أتاح لها الانفتاح على "الساحل الإفريقي"، لا يمكن أن تتغافل عن هذا المجال الحيوي في بناء أمنها الوطني، خصوصا مع ما تشهده هذه المنطقة مؤخرا من تنامي تهديدات بأنواعها الجديدة والقديمة على غرار فشل الدولة والنزاعات الإثنية، والتداخلات العسكرية الأجنبية في كل من ليبيا وشمال مالي، وفوضى انتشار السلاح، بالإضافة إلى تحالف شبكات الإرهاب والجريمة المنظمة في شكل حلقات مترابطة، كل هذا زاد من شدة تعقيد المسألة الأمنية في منطقة

الساحل الإفريقي، وهذا ما يفرض على الدول المجاورة والمحيطة بالمنطقة، وعلى رأسها الجزائر التعامل الاستباقي مع مشاكل المنطقة، انطلاقا من مبدأ" الحلول الإفريقية لمشاكل إفريقيا"، والاعتماد على النفس في مواجهة هذه التهديدات.

كل هذه التهديدات تجعل من الجزائر، باعتبارها دولة تماس، بمثابة الحاجز في وجه هذه التهديدات، ما يجعل أمنها الوطني على المحك. ومن أجل الحفاظ على أمنها الوطني ووحدة ترابها، يستوجب إعادة قراءة الواقع الجيوسياسي والجيوأمني الساحلي بتصميم ورؤية أمنية واستباقية تراعي المتغيرات الجديدة.

وهذا ما سنحاول معالجته في هذه الدراسة من خلال محاولة الإجابة على الإشكالية التالية:

ما هي تداعيات التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل الإفريقي على الأمن الوطني للجزائر؟ وما هو المشهد المستقبلي الذي ستؤول إليه المنطقة؟

وللإجابة على هذا التساؤل تم تقسيم الدراسة إلى المحاور الآتية:

المحور الأول: مفهوم التهديدات الأمنية.

المحور الثاني : الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي.

المحور الثالث: التداعيات الأمنية للتهديدات الجديدة في الساحل الإفريقي على الأمن الوطني للجزائر.

المحور الرابع: قراءة استشرافية للمشاهد الأمنية الساحلية المستقبلية.

المحور الأول:

مفهوم التهديدات الأمنية

إنّ العلاقة بين مفهومي" الأمن "و"التهديد "علاقة تأثير متبادل، ولتفسير مفهوم" الأمن "، لابد من تحديد مصادر التهديد أولاً، فالباعث على الشعور بالخطر أو التهديد يستدعي الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تهدف إلى تحقيق الأمن، تلك الحاجة التي من الطبيعي أن تكون متوافقة مع المخاطر أو التهديدات الفعلية أو المحتملة (الحربي، 2008،ص27).

يحتل موضوع الأمن أهمية كبرى في الدراسات الدولية، باعتباره يشكل محور بحث أساسي في كتابات واهتمامات دارسي العلاقات الدولية، حيث يركز باري بوزان في تصوره للنقاش حول الأمن على أنه التخلص/ التحرر من التهديد، أما في سياق النظام الدولي، يشير الأمن إلى قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على خصوصية هويتها وتماسكها الوظيفي (Balzacq, 2003, P.38).

لقد تطور المفهوم التقليدي لأمن الدولة تدريجيا إلى مفهوم أوسع (Buzan, 1991,P.19)، و هو "أمن المجتمعات البشرية"، والذي يقسمه باري بوزان لخمسة قطاعات: الأمن العسكري، والأمن السياسي، والأمن الاقتصادي، والأمن المجتمعي، والأمن البيئي... (Balzacq,2003 ,P. 41).

يشير الأمن العسكري إلى قدرة الدول على شن هجمات مسلحة ضد دول أخرى، والقدرة على التعامل مع هجوم مسلح من دول أخرى، وكيف ترى الدول نواياها، ويتعلق الأمن السياسي من جهة أخرى بالاستقرار التنظيمي للدول وأنظمة الحكم والأيديولوجيات التي تضفي الشرعية عليها.

يهدف الأمن الاقتصادي من هذا المنظور الوصول إلى الموارد المادية والمالية والتجارية اللازمة لسلطة الدولة، والحفاظ على مستوى مقبول من الرفاهية والتحكم فيها.

أما الأمن المجتمعي، فيتعلق بالحفاظ على القيم المركزية، مثل: اللغة والثقافة والدين والهوية الوطنية والعادات والتقاليد.

يهدف الأمن البيئي إلى خلق بيئة آمنة صحياً وغذائياً، وبالتالي يوسّع من دائرة البيئة كفاعل ومتأثر، وعدم حصر البيئة في مفهوم التنوع البيولوجي فقط. حيث تساهم القضايا البيئية مثل تغير المناخ أو التدهور البيئي أو الكوارث الطبيعية، التي تمت دراستها على أنها مسببات محتملة للنزاعات أو كتهديدات للأمن البشري، في توسيع وتعميق مفهوم الأمن. كما يهدف إلى الحفاظ على البيئة الطبيعية أو النظام البيئي كعنصر داعم لأي نشاط بشري آخر (Arcudi ,2006, P.98).

لكن من بين أكثر التعريفات التي نالت إجماع العديد من المفكرين والمتخصصين في الدراسات الأمنية، نذكر تعريف أرنولد والفرز في مقال له تحت عنوان:"الأمن الوطني كمصطلح غامض"، يشير فيه الى أن "الأمن في معناه الموضوعي، يقيس غياب التهديد على القيم المكتسبة، وفي معناه الذاتي غياب الخوف من أي هجوم على هذه القيم" (Wolfers, 1952, P.458).

يعد مفهوم الأمن الوطني، من هذا المنظور، مفهوما شاملا يرتكز على تأمين كيان الدولة و المجتمع ضد الأخطار التي تهددها داخليا وخارجيا، وهو " القدرة على مقاومة أي عدوان خارجي" (Luciani, 1989, P.151).

ومن ثم فإن أمن أية دولة ما هو إلا محصلة تفاعل على أصعدة ثلاث: وطني، إقليمي، و دولي. تبقى العلاقة بين مفهومي "الأمن" و"التهديد" في علاقة تأثير متبادل، ولتفسير مفهوم "الأمن" لابد من تحديد مصادر التهديد أولاً، من أجل اتخاذ إجراءات تهدف إلى تحقيق الأمن، والتي تكون متوافقة مع المخاطر أو التهديدات الفعلية أو المحتملة.

ويعتبر اتساع نطاق التهديد الأمني، وتعدد مصادر التهديد من أهم ملامح الظاهرة الأمنية في الواقع المعاصر، حيث أصبحت هنالك مصادر تهديد داخلية، ومصادر تهديد من دول الجوار، هذا بالإضافة إلى مصادر تهديد سياسية تنتج عن الانقسامات القبلية والطائفية والعرقية، وما ينتج عنها من قلاقل داخلية كما أن هناك مصادر تهديد اجتماعية ناتجة عن البطالة و قلة العدالة في توزيع الدخل والإخلال بمعايير العدالة الاجتماعية وغيرها.

و في هذا السياق، تعتبر منطقة الساحل بمنزلة الحزام الأمني الجنوبي للجزائر، لما تشكله من عمق جيوإستراتيجي ومصدر تهديدات أمنية مؤثرة على الأمن الوطني، ويعد الشريط الساحلي مجالا حيويا للجزائر، نظرا إلى المميزات الخاصة التي تخص المنطقة، خاصة في ما يتعلق بفشل بعض الدول وهشاشتها

من جهة، يضاف إليها شساعة الرقعة الجغرافية للمنطقة الساحلية، مما يصعب على دول الساحل ضبط الاستقرار الأمني، وتحقيق التماسك الاجتماعي الضروري، لتجسيد المشاريع التنموية.

المحور الثاني:
الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي

لعلّ من المناسب قبل تناول أبعاد الموضوع أن نتعرض أولا لتعريف منطقة الساحل الإفريقي لأجل تبيان أهميتها.

أولا- تعريف منطقة الساحل الإفريقي

يقصد بمنطقة الساحل الإفريقي ذلك المجال الجغرافي الواقع بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أكبر صحاري العالم التي ورد بخصوصها عدة تسميات مثل: "حزام الساحل" أو "الساحل الإفريقي" أو "الشاطئ" أو "حدود الصحراء الكبرى" وهي بالتالي تشمل المنطقة الممتدة من البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا، شاملة بالتالي: السودان، تشاد، النيجر، مالي، موريتانيا السنغال، وكثيرا ما يتم لحسابات جيواقتصادية توسيعها لتشمل بوركينافاسو، نيجيريا، بل وحتى جزر الرأس الأخضر.

بالنسبة للأمم المتحدة فإن منطقة الساحل تمتدّ من موريتانيا إلى أرتيريا، لتشمل بوركينافاسو تشاد، السنغال، السودان، مالي، النيجر، نيجيريا، لتشكّل حزاما يفصل الصحراء الكبرى والسافانا في الجنوب.

ثانيا- الواقع الجيوسياسي لمنطقة الساحل الإفريقي

تشهد دول الساحل الإفريقي حالة من المتغيرات المهمة على مستويات عدة منها ما هو محلي، وما هو إقليمي مؤثر في حالة الاستقرار ومستوى التهديدات الأمنية، ومنها ما هو مرتبط بالتفاعلات الدولية، أي أحد معطيات توازنات القوة على مستوى النظام الدولي.

فمنطقة الساحل الإفريقي تعد من إحدى أهم المجالات الجيوسياسية المضطربة في العالم والتي جعلت منها محل اهتمام القوى الكبرى والمتنافسة، نظرا لما تتميز به من موقع إستراتيجي مهم فضلا عن الثروات النفطية والغازية، وما تتمتع به دول الساحل من موارد معدنية.

من الناحية الجيوأمنية، يمتاز فضاء الساحل والصحراء بافتقاره لتعريف واضح يحدد معالمه، إذ تتقاسمه مجموعة دول هشة في غالبيتها، لم تصنف وفق مقترب مركب للأمن الجهوي الذي طوره باري بوزان و وزميله، كمركب أمن إقليمي، والذي يتقاسم جملة من الهواجس الأمنية (Buzan& Waever 2003, P.P. 21-22)، نظرا لرمادية حدوده، ووقوعه على تخوم مركبات أمن أخرى مثل: مركب أمن الشرق الأوسط ومركب أمن إفريقيا الغربية، وتوزع دوله تكامليا بين عدة تجمعات؛ مثل: المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا الإيكواس أو اتحاد المغرب العربي.

كما يشكل السّاحل الإفريقي مجالا حيويا وعمقا إستراتيجيا للأمن الوطني للجزائر، نظرا لشساعة حدودها والصعوبات التي يخلقها هذا الفضاء لتغطيته الأمنية، ولا يمكن بأي حال إهمال أهميته وإغفال مكانته من خارطة الامتدادات الجيوسياسية للجزائر التي تقتسم حدودها الجنوبية أكثر من 2837 كلم ما يمثل نسبة: 44.7 بالمائة من مجموع حدودها البرية مع دول الساحل الإفريقي (الصحراء الغربية موريتانيا، مالي، والنيجر، من دون احتساب الحدود مع ليبيا).

تكمن الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الساحل عن باقي الفضاءات الجيوسياسية من خلال العديد من المؤشرات والمتغيرات، ولعل أبرزها حجم الاهتمام الكبير الذي تكنه القوى الكبرى تجاه الفضاء الجيوسياسي، والذي تسعى إلى التوسع والهيمنة فيه باعتباره مجالا حيويا بامتياز، نظرا للمقومات الجغرافية والطبيعية والطاقوية التي يزخر بها، كما تبرز الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي في كونه مجالا قريبا من مجموعة من الأقاليم الحيوية، التي تملك تماسا مباشرا أو غير مباشر معها، حيث يربط هذا المجال الحيوي بين شمال إفريقيا ووسطها من جهة، ويتصل بالمحيط الهندي من الجهة الشرقية والمحيط الأطلسي من الغرب (قلاع الضروس، 2020، ص.343).

ثالثا - التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي

تعد منطقة الساحل الإفريقي من المناطق التي تكتسي أهمية إستراتيجية، والتي أضحت رقعة صراع كبرى ومنطقة نفوذ بامتياز بين القوى التقليدية والصاعدة، حيث إنها أصبحت مركزا لديناميكيات أمن الطاقة الغربية و مجالا للحسابات الإستراتيجية للقوى الكبرى في العالم، فهي تشكل اليوم سلسلة من الرهانات المصيرية بالنسبة لمستقبل المنطقة خاصة الجزائر، بحكم موقعها الجيوإستراتيجي والحضاري، وامتدادها الجيوسياسي لدول منطقة الساحل باعتبار أن الجزائر تعتبر امتدادا واسعا لقارة إفريقيا، وأي تهديد أمني يعتبر تهديدا مباشرا لأمنها الوطني.

في هذا الصدد، ورغم كون معظم الأراضي في منطقة الساحل ذات طبيعة صحراوية قاحلة، إلا أن الدول الكبرى تعتبر المنطقة خزانا كبيرا للموارد الطبيعية والطاقوية، حيث تحتوي على أعلى معدلات احتياطية لليورانيوم والذهب والنحاس والحديد، كما أن هناك احتياطا كبيرا من البترول، حيث إن تزايد الأهمية الجيواقتصادية لمنطقة الساحل مرتبط بالأساس مع حجم اعتماد الاقتصاد العالمي على الطاقة وهو الأمر الذي يمكن إدراكه من خلال السعي الدائم للقوى الكبرى والشركات البترولية إلى صياغة إستراتيجيات من أجل تنويع مصادر التموين وطرق نقلها، وهو ما يمنح منطقة الساحل طابعا حيويا.

فتنافس القوى الكبرى على استغلال الموارد الطاقوية في الساحل، دفعها إلى توظيف إستراتيجيات صلبة، كدعم حكومات غير دستورية، وتدبير الانقلابات، وتمويل جماعات إرهابية وإجرامية متمردة، لا لشيء إلا لخلق حالة من اللااستقرار، التي تضمن لها التدخل لإعادة صياغة وترتيب الأوضاع داخل هذه الدول الهشة، بما يخدم مصالحها، ويديم تأثيرها و نفوذها.

يتجلى التنافس الأجنبي على المنطقة في التواجد العسكري (الولايات المتحدة، فرنسا والدول العضو في تاكوبا (Task Force Takuba)، أو أخرى من خلال أجندات مختلفة (إيطاليا، بلجيكا، ألمانيا) وتطلع أخرى للتواجد العسكري و الاستعلامي (الإمارات العربية، تركيا، الكيان الصهيوني).

من الجدير بالذكر أن التواجد العسكري الأجنبي في منطقة الساحل كان مقتصرا على تقديم المشورة والتدريب وتجهيز الجيوش الوطنية سابقًا، ولكن منذ بداية الأزمة المالية عام 2012م، توسع التواجد العسكري، ليشمل قوات برية نشطة وقواعد لوجستية وعسكرية. لكن على الرغم من استخدام خطاب أمني مماثل لتبرير وجودهم، إلا أن القوى الغربية تبدو لديها أجندات مختلفة (حسنى عز الدين، 2018، ص.2).

1-التواجد الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي

برز الساحل الإفريقي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، بوصفه منطقة إستراتيجية في ظلّ الحملة العالمية للحرب على نشاطات الجماعات الإرهابية -بحسب المنظور الأمريكي-، وأبرزها نشاط (تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلام) لكن لا يمكن حصر اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بتطورات الأوضاع في منطقة الساحل الإفريقي بفعل الدواعي الأمنية فحسب، بل الأمر يتعدى ذلك إلى دواع جيواقتصادية لها صلة مباشرة بالتنافس فيما بين القوى الكبرى، من أجل الظفر بعدد من الاحتياطيات البترولية والغازية والمعدنية.

حيث إنّ منطقة الساحل الإفريقي والقارة الإفريقية عموما تحتل موقعا هاما في الإستراتيجية الأمريكية، والدافع الرئيسي لهذا الاهتمام هو ما تملكه المنطقة من موارد حيوية خاصة النفط، الذي يعد العنصر المحرك للاقتصاد العالمي، وتحاول الولايات المتحدة جاهدة إقصاء منافسيها من المناطق المنتجة للبترول والغاز أو استيعابهم ضمن مخططاتها، ودول الساحل خاصة تلك التي تصنف ضمن دول غرب إفريقيا، فقد حظيت بالاهتمام الأمريكي في مجال الطاقة، وقد ظهر هذا الاهتمام من خلال حجم الاستثمارات الأمريكية في المنطقة. فالأمن الطاقوي هو ضمن معادلة الأمن الوطني الأمريكي، والذي يُعد المتغير المستقل في توجيه السياسة الأمريكية في هذه المنطقة، ذلك أنّ هذا المتغيّر يأخذ مكانة مركزية في التصور الأمني الأمريكي والحلقة الأهم في سلسلة الترتيبات الأمنية في المنطقة.

وقد اعتمدت الولايات المتحدة في تجسيدها لاهتمامها بالمنطقة على آليات أمنية بالدرجة الأولى منها ما هي خاصة بالساحل، "مبادرة بان -الساحل" (Pan Sahel Initiative) سنة 2002م و"مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء"(TSCTI) سنة 2005م، ومنها ما تشمل القارة الإفريقية ككل كالقيادة العسكرية الإقليمية في إفريقيًا أفريكوم (AFRICOM) سنة 2007م، و هو ما يؤكد الأهمية المحورية لإفريقيا في الفكر الإستراتيجي للولايات المتحدة في المجالات الاقتصادية و السياسية والعسكرية.

وفقًا لتحقيقات المجلة الأمريكية "The Intercept"، وعلى خلفية وجود أو تعزيز وجود الصين أو روسيا، تمتلك الولايات المتحدة في المجموع 34 موقعًا عسكريًا في إفريقيا، بين 14 قاعدة رئيسية و 20 موقعًا استيطانيًا، بما في ذلك 5 مواقع في النيجر والصومال، و4 في كينيا، و2 في الكاميرون وما لي، و كذا

القواعد في أوغندا، بوتسوانا، تشاد، تونس، ليبيا، وجيبوتي (Leboeuf ,2019, P.P. 29-30)، وبالنظر إلى هذا الحجم من التواجد العسكري، تبدو إفريقيا ثاني مسرح للعمليات الأمريكية بعد الشرق الأوسط، مما يدل على حدة التنافس بين القوى الكبرى على منطقة الساحل الإفريقي.

2-التواجد الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

إن خلفيات التواجد العسكري الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي مبنية على مجموعة من المنطلقات التاريخية المرتبطة بالمصالح الإستراتيجية الفرنسية.

حيث إن المرجعية التأسيسية للإستراتيجية الأمنية الفرنسية في الساحل الإفريقي مبنية على تقارير رسمية، تنص مجملها على تمكين فرنسا من الحفاظ على نفوذها في إفريقيا، من خلال مسألة المساعدات الخارجية واتفاقيات التعاون، تم اعتماد تقارير توجيهية حول الإستراتيجية الفرنسية، تجلت في تقرير بينيون (1961)، وتقرير جانيني (1963)، وتقرير غورس (1970) وتقرير فيفيان (1990).

كما تأسس هذا التواجد العسكري على اتفاقيات التعاون العسكري لعام 1960م المعدلة جزئيا عام 1974م، والتي تستخدم كأرضية للتدخل العسكري.

من بين أهم الآليات التي اعتمدت عليها فرنسا في تواجدها العسكري في الساحل خصوصا وفي إفريقيا عموما، هي نشر شبكة من القواعد العسكرية الفرنسية من شرق إلى غرب ووسط إفريقيا، والتي تشمل قواعد عسكرية دائمة وقواعد مؤقتة، يتم إنشاؤها خلال عمليات محددة، ولكنها تكون أحيانًا طويلة الأجل، مثل عملية "برخان" في منطقة الساحل الأفريقي، التي تم تنصيبها في عام 2014م، تبعا لعملية "سيرفال" الفرنسية التي أُرسلت بشكل عاجل في أوائل عام 2013م، عندما كانت مالي تقع في أيدي الجماعات الجهادية من شمال البلاد، وإذا كانت عملية "سيرفال" تقتصر على مالي، فإنه كان على "برخان" توسيع تدخلاتها إلى البلدان المجاورة، في حين كشف الإرهاب عن قدرته على التكاثر عبر منطقة الساحل لكن التواجد العسكري الفرنسي لم يمنع العنف المرتبط بالإرهاب والجريمة المنظمة من الانتشار، وعلى مر السنين تبلور الوجود الفرنسي ولاقى كل الانتقادات.

تتمركز القواعد العسكرية الفرنسية الدائمة في القرن الأفريقي وعلى الساحل الغربي للقارة مع إمكانية الوصول المباشر إلى المحيط الأطلسي، وهي أربعة قواعد في المجموع (Gegout, 2013, P.50)، تضم أكثر من 3000 جندي فرنسي، متواجدة على مستوى القواعد العسكرية في جيبوتي، وساحل العاج والغابون، والسنغال.

كما تقوم القوات الفرنسية بما يسمى بالعمليات الخارجية (OPEX)، كتدخل القوات الفرنسية في التشاد وليبيا وساحل العاج، و كذلك في مالي من خلال عملية "سيرفال"و "برخان"، بالاضافة الى غارات نفذتها القوات الجوية الفرنسية المتمركزة في نجامينا بداية شهر فيفري 2019م في شمال تشاد ضد توغل المتمردين التشاديين، وإذا كانت التدخلات العسكرية المختلفة لفرنسا في الساحل الإفريقي على المستوى القانوني، مدعومة باتفاقيات ثنائية تسمح بنشر قواتها في المنطقة، سواء بشكل مؤقت أو دائم، فلا ينبغي أن ننسى أن الرهانات هي اقتصادية أساسا.

من جهة أخرى، يهدف التواجد الفرنسي في الساحل الإفريقي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المباشرة التي يعلن عنها في مختلف المناسبات الدولية والإقليمية، وإلى أهداف أخرى غير مباشرة، والتي لم تصرح بها علنا، إلا أنه يمكن استنتاجها من وراء مجموعة من الاعتبارات أساسها الأهمية الإستراتيجية التي تتميز بها منطقة الساحل الإفريقي، فالهدف الأول والأساسي الذي يجعل من فرنسا تتواجد في منطقة الساحل الإفريقي هو الوصول إلى الموارد الأولية الإستراتيجية من نفط و يورانيوم، و منح فرص للشركات المتعددة الجنسيات الفرنسية، مثل شركة "توتال". كما أن الاستثمارات الفرنسية لا تغطي فقط مجال المعادن والمحروقات، بل تتعدى إلى مجالات عديدة، فقد تمكنت فرنسا من تدعيم وجودها الاقتصادي في القارة الإفريقية، من خلال العديد من الآليات، كما لها استثمارات في مختلف القطاعات.

لا يهدف التواجد الفرنسي في الساحل الى استغلال الموارد الإستراتيجية التي تزخر بها المنطقة فقط، بل أيضا لتعويض تراجع مكانتها في التوزيع الأوروبي للقوة لصالح ألمانيا، وكذلك الحفاظ على مناطق نفوذ دائمة لها في الساحل، حيث إن منطقة الساحل الإفريقي تحظى بقيمة إستراتيجية واقتصادية وعسكرية وأمنية، وبالتالي فإنّ فرنسا تسعى إلى الحفاظ على نفوذها الإستراتيجي والسياسي في منظومة دول "إفريقيا الفرنكوفونية" وذلك في ظل تصاعد التنافس على المنطقة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، و من جهة أخرى منافسة الصين و روسيا.

إنّ التنافس الدولي في المنطقة لم يعد مقتصرا على القوى الكبرى التقليدية فقط، فقد دخلت أيضا الصين وروسيا وإيران وتركيا والكيان الصهيوني واليابان وبلجيكا، وحتى سلوفينيا. كما أن معيار القوة لم يعد يقتصر على القوة الصلبة (العسكرية)، إنما أصبح يشمل القوة الاقتصادية، التي أضحت موازية، وفي ظلّ هذا التنافس الدولي في منطقة الساحل برزت الصين كقوة ناعمة تنافس السياسات الغربية في المنطقة.

3-التواجد الصيني في منطقة الساحل الإفريقي

تتميز العلاقات الصينية – الأفريقية السياسية بالقِدم؛ فدعم الصين لحركات التحرر الإفريقية التي بدأت في خمسينيات القرن الماضي تعتبر الركيزة الأساسية التي انطلقت منها هذه العلاقات (مخلوفي 2017، ص.186)، وكانت الصين خلال هذه المرحلة تركز على الأيديولوجيا الاشتراكية في علاقاتها مع الدول الإفريقية.

ارتكزت السياسة الصينية في أفريقيا على ثوابت، مفادها احترام السيادة الداخلية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وعدم ربط مساعداتها الاقتصادية بشروط سياسية تنتهي بتحكمها في سياسات تلك الدول، حيث بدت الصين من خلال ما قدمته من نموذج جديد في التعامل مع دول القارة شريكًا مقبولًا لدى الحكومات الإفريقية.

الدوافع الرئيسية لاهتمام الصين بإفريقيا متعددة الأبعاد. لكن الدافع الاقتصادي هو الأكبر والذي بموجبه أصبحت الصين شريكا وفاعلا قويا من حيث الاستثمارات والمشاريع. حيث عرفت العلاقات

التجارية الصينية-الإفريقية تطوراً كبيراً، إذ تضاعفت أكثر من عشر مرات منذ بداية القرن الحادي والعشرين (Gegout, 2013, P.54).

تحاول الصين البحث عن دول ومناطق جديدة لتأمين حاجاتها الطاقوية، لذلك عملت على حشد مواردها الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والعسكرية بهدف السيطرة على الموارد النفطية الجديدة في إفريقيا، كالصادرات النفطية الإفريقية إلى الصين والمواد الخام، حيث سعت الصين إلى توقيع عقود احتكار استخراج واستغلال خامات: الكوبالت، والتنتاليم (التي تستخدم في عمليات تصنيع الهواتف المحمولة وأجهزة الحاسوب)، والفحم، واليورانيوم، والذهب، والمنغنيز، والألماس، والزنك.

ولأن التزود بالموارد الطبيعية الإفريقية في الساحل الإفريقي، وخصوصا الطاقوية منها، باتت من مرتكزات الأمن الوطني الصيني، فمن الطبيعي أن نشهد حماية صينية لمناطق نفوذها بهذه المنطقة، سواء عبر المشاركة في عمليات حفظ السلام المنتشرة ببعض الدول الإفريقية، أو عن طريق توريد السلاح لها.

يعدّ اتفاق الصين مع جيبوتي لإقامة قاعدة عسكرية بحرية صينية عام 2017م، وهي أول قاعدة عسكرية لها خارج أراضيها، خطوة جديدة تؤكد التحول الإستراتيجي في السياسة الخارجية الصينية وتزايد الأهمية الإستراتيجية لأفريقيا في هذه السياسة، حيث تحتفظ فيها بألف جندي، وتستخدمها في عمليات مكافحة القرصنة، ولدعم قواتها المشاركة في حفظ السلام، وخلق وضع إستراتيجي ملائم، مع استخدام القوات والوسائل العسكرية لحماية مصالحها الاقتصادية ومبادرة "الحزام والطريق".

تتوافق هذه الصيغة مع مبادرتي الصين "سلسلة اللؤلؤ"، ومبادرة "حزام واحد، طريق واحد" اللتين تهدفان إلى إنشاء خط من الموانئ البحرية بطول المحيط الهندي، لتأمين الممرات البحرية التي عادة ما تمر بها السفن التجارية للصين، وإنشاء شبكة طرق برية وبحرية تجارية، تربط الصين مع الشرق الأوسط وأوروبا. (الخليج الجديد، 2016، ص.3).

المحور الثالث:

التداعيات الأمنية للتهديدات الجديدة في الساحل الإفريقي على الأمن الوطني للجزائر

تواجه منطقة الساحل الإفريقي تحديات و تهديدات أمنية جديدة متشابكة ومعقدة، تتمثل في التهديدات اللاتماثلية، بما في ذلك تنامي نشاط الجماعات الإرهابية، و التي تمتد تأثيراتها إلى مختلف دول الجوار، وعلى رأسها الجزائر، مما يقتضي التعامل معها من خلال إستراتيجية شاملة ومتعددة الأبعاد عوضاً عن المقاربة الأمنية التقليدية لمواجهة هذه التهديدات.

فالوضع الأمني غير المستقر التي تشهده منطقة الساحل الإفريقي يجعل من أمننا الوطني يواجه لحظات مفصلية، بالنظر إلى تعقد وتشابك المسألة الأمنية في المنطقة، ولكونه مجالا حيويا و عمقا إستراتيجيا للجزائر، وهو ما سنتطرق إليه في هذه الدراسة من خلال التطرق إلى طبيعة هذه التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل الإفريقي، وتبيان تداعياتها الأمنية والعسكرية على الأمن الوطني للجزائر

وذلك عن طريق إبراز علاقة الارتباط الوثيق بين الأمن والاستقرار في منطقة الساحل والأمن الوطني للجزائر.

أولا- التهديدات الإرهابية

تعرف منطقة الساحل الإفريقي حركية متنامية للإرهاب العابر للحدود الذي أصبح يمثل ظاهرة عالمية منتشرة في جميع مناطق العالم، بل أصبحت تنظيمات عالمية متعددة الفروع و الشبكات (بن نافلة 2018، ص. 310)، كتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي (AQMI) الذي يعتبر كفرع إقليمي من التنظيم العالمي للقاعدة منذ 2007م، إلى جانب الجماعة الإسلامية للقتال الليبية، والجماعة الإسلامية للقتال التونسية، وكل من أنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، وبوكو حرام، والمرابطين في نيجيريا، وكتائب ماسينا في مالي، مما أدى إلى تنامي التواجد العسكري الأجنبي بطريقة مباشرة وغير مباشرة، أمام هشاشة الدول وعجزها في مواجهة هذه الموجات الإرهابية.

استطاعت التنظيمات الإرهابية استغلال التعقيدات في المنطقة، التي تتأرجح بين المناطق الصحراوية الشاسعة، وبين المناطق الاستوائية التي يغلب عليها الطابع الغابي، وهو ما سمح لها بأن تجد بسهولة مهربا ومخبأ إستراتيجيا، وهو ما يصعب مهمة ضبط التنظيمات ومحاربتها. كما تم كذلك استغلال الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية السائدة، حيث تعد المنطقة من أفقر المناطق العالم، كما أنها منطقة تهريب مفتوحة لا يحسب فيها شأن للحدود المحلية، الأمر الذي يسهل من انتشار كل أشكال الجريمة.

تعتمد هذه الجماعات الإرهابية على آليات عمل متعددة، كاعتماد أسلوب الرهائن والمواجهة المسلحة المباشرة مع دول المنطقة، على شاكلة ما وقع في موريتانيا، وكذلك في مالي وغيرها من الدول وكذلك استهداف المواقع الحيوية لدول المنطقة، مثلما حصل في تقنتورين، حيث تزامنت الاعتداءات الإرهابية على الجزائر بتدهور الأوضاع في كل من ليبيا ومالي، لتأخذ منحى تصاعديا، بدأ باختطاف والي إليزي سنة 2012م (الشروق أونلاين، 2012)، لتصل هذه الاعتداءات إلى ذروتها بالهجوم الإرهابي على قاعدة الحياة بعين أميناس "تقنتورين"، الذي وقع يوم 17 جانفي 2013م، مباشرة بعد التدخل الفرنسي في شمال مالي يوم 11 جانفي 2013م.

يعدّ هذا الاعتداء بالغ الخطورة لاستهدافه عصب الاقتصاد الجزائري الذي يمثل حوالي 98 بالمائة من مداخيل الجزائر ومحاولة إضعاف للدولة الجزائرية، وكذا خلق شعور باللاأمن لدى المستثمرين الأجانب من أجل مغادرة الجزائر، كما أنه بمثابة إعلان أن الأراضي الجزائرية أصبحت جزءا من مسرح عمليات الجماعات الإرهابية.

فكلّ هذه الاعتداءات، تهدف إلى ضرب استقرار الجزائر واستفزازها وإدخالها في دائرة من الأزمات التي تتعدد فيها الفواعل وتتضارب فيها المصالح، كما هي بمثابة إشارات ورسائل للضغط على الجزائر لتتراجع على بعض المواقف والقرارات.

لكن الجزائر، نظرا لأن لديها تجربة أمنية عميقة ومشهود لها دوليا بعد خروجها من العشرية السوداء بأيادي جزائرية ودون تدخل أجنبي، كانت على جاهزية عالية بقواتها المسلحة، كما أظهرته عملية

تحرير الرهائن، وحازمة في موقفها على إنهاء الأزمة منفردة دون أية مشاورات دولية لاعتبارات موضوعية مختلفة، وكانت عملية الحسم العسكري في تيقنتورين رسالة متعددة الأبعاد وجهتها الجزائر لجهات مختلفة، مفادها أن الجزائر ليست فناءً خلفياً تحكمه توازنات الوضع في مالي، فالجزائر لن تقبل التفاوض مع الإرهابيين سواء في عين أمناس أو غيرها من الأزمات المماثلة (بوستي توفيق، 2021، ص.8).

ثانيا- الارتباط بين الإرهاب و الجرائم ذات الصلة

لقد أخذ التهديد الإرهابي في الساحل الإفريقي منحى أخطر بعدما أقامت التنظيمات المسلحة علاقات تعاون وتحالف مع عصابات الجريمة المنظمة، بالنظر إلى وجود شبكة من المصالح المتبادلة بين الطرفين، الأمر الذي يساهم في تعقيد الوضع والمشهد الأمني في المنطقة، خاصة بانتقال جماعات الجريمة المنظمة من جرائم اقتصادية إلى جرائم سياسية، بالتحالف مع الجماعات الإرهابية مثلما حدث في مالي الأمر الذي عجل وأعطى ذريعة للتدخل الفرنسي في المنطقة، نظرا لضعف دول الساحل عسكريا وإداريا وجمركيا، لمنع تغلغل منظمات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية، وعرقلة تكامل الأدوار فيما بينهما فالعلاقة بين هذه التنظيمات قائمة على التعاون و التعايش العملي المبني على علاقات المنفعة المتبادلة (مجدان، 2016، ص.12).

العامل الرئيسي الجاذب للإرهاب هو توفر مصادر الدخل في التدفقات التجارية غير المشروعة، هذا ما أدّى إلى تعزيز الصلة بين المنظمات الإجرامية والجماعات الإرهابية، لأنّ هدفهم المشترك هو البقاء والاستمرار، حتى ولو اختلفت دوافعهم و إيديولوجياتهم، إلاّ أنهم يتعايشون من خلال تبادل الخدمات والمنافع، حيث يبرز الترابط بينهما من خلال:

- بالنسبة للجماعات الإرهابية فان الاتجار بالمخدرات يمثل مصدرا بديلا للتمويل من أجل الحصول على الأسلحة والذخائر، وتجنيد إرهابيين جدد، وذلك من خلال عمليات الخطف والفدية وابتزاز المهربين.
- بالنسبة لتجار المخدرات فإن الجماعات الإرهابية هي بمثابة شركاء موثوق فيهم لضمان نقل المخدرات عبر المنطقة، وذلك من خلال دفع حق العبور لهم في المناطق التي يسيطرون عليها (بشكيط 2018، ص.226).

تشكل الجريمة المنظمة، وبالأخص المتعلقة بالاتجار بالمخدرات، تهديدا كبيرا للأمن الجزائري يمس بتأثيراته السلبية جميع الوحدات المرجعية للأمن الجزائري (الدولة، والمجتمع والمواطنين)، والذي يتطلب أيضا إستراتيجيات أمنية شاملة، أي قائمة على إجراءات عسكرية وأخرى غير عسكرية (قضائية اقتصادية، اجتماعية، صحية، تقنية، تربوية) للتصدي له.

إنّ عوامل القرب الجغرافي من مناطق إنتاج وعبور المخدرات في إفريقيا جنوب الصحراء (خليج غينيا بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى السنغال، ساحل العاج، غانا، التوغو، البنين، نيجيريا والكاميرون) وكذا ضعف الأنظمة الجنائية في إفريقيا جنوب الصحراء وفسادها، وطبيعة بنية الحروب والنزاعات فيها و كذا الموقع الجغرافي للجزائر الذي جعلها تجاور بلدا من بين أخطر البلدان في إنتاج و ترويج المخدرات

وهو المغرب، مما ساهم في تفاقم التأثير السلبي للمخدرات على أمن المجتمع الجزائري. وتشير الأرقام إلى حجم المحجوزات من القنب الهندي، الكوكايين، الهروين، والأقراص المهلوسة المضبوطة في الجزائر كل سنة، والمقدرة بالملايين، إلى خطورة التهديد الذي ينجم عن المخدرات وشبكات التهريب والاتجار بها على الأمن الجزائري (Moncef, 2021, P.2)، حيث كللت جهود الجزائر في مكافحتها هذه الظاهرة بتمكنها من احتلال المرتبة الأولى عربيا في مواجهة الجريمة المنظمة ضمن تقرير حديث لمؤشر "الجريمة المنظمة العالمية" 2021م الصادر عن المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود (حوام 2021، ص.3).

ثالثا- الهجرة غير الشرعية

تشكل ظاهرة الهجرة غير الشرعية تحدي كبيرا سواء لدول العبور أو دول الاستقبال، حيث تنفرد الجزائر بخاصية كونها دولة عبور واستقبال في ذات الوقت، ما يضيف تحديا آخر يجب إدارته، لكون ظاهرة الهجرة غير الشرعية تمس مباشرة بالأمن المجتمعي للدول، خصوصا في ظل الوضع الأمني والإنساني والتنموي المعقد الذي تشهده دول منطقة الساحل، حيث جعلت الجزائر من ظاهرة الهجرة غير الشرعية قضية إنسانية تستدعي وضع مقاربة شاملة ومتكاملة، من خلال مسعى إستراتيجيا منسقا تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الأمنية للتصدي للشبكات الإجرامية المرتبطة بالاتجار بالبشر، إلى جانب البعد التنموي للقضاء على الأسباب الاقتصادية والاجتماعية المولدة لحركيات الهجرة غير الشرعية، باعتبارها تشكل تهديدا على الأمن الوطني للجزائر، وهذا من عدة نواحي ولعدة اعتبارات منها:

1. **الإخلال بالبناء الديموغرافي**: حيث إن سيل المهاجرين المتدفق- إذا ما سمح له بالاستمرار- يمكن أن يؤثر سلبيا في التوازن السكاني، وبالتالي تزداد نسبة المهاجرين في المجتمع الجزائري كبلد مستقبل مما قد يساهم على المدى الطويل بتكوين أقليات قد تهدد أمن الدولة والمجتمع.

2. **الإخلال بالنواحي الأمنية**: يتضح من خلال ارتباط ظاهرة الهجرة غير الشرعية بظاهرتي الإرهاب والجريمة المنظمة، حيث تستغل الجماعات الإرهابية الأوضاع الصعبة التي يعيشها المهاجرين غير الشرعيين لاستخدامهم في ارتكاب مختلف الأعمال الإجرامية المهددة للأمن الوطني للجزائر، مما يصعب التعرف عليهم من طرف الأجهزة الأمنية، لأنهم غير مسجلين، ولا يملكون وثائق إثبات هويتهم، إضافة إلى أعمال الجريمة المنظمة وأنواع التهريب المختلفة (مخدرات أو أسلحة خفيفة، والجرائم ذات الطبيعة اللاأخلاقية) (مجدان، 2016، ص17).

3. **الإخلال بالوضع الاقتصادي**: فرغم أن المهاجرين غير الشرعيين يساهمون في الغالب في توفير أيد عاملة رخيصة، إلاَّ أن ذلك في حد ذاته قد يشكل خللاً في سوق العمل، و منافساً للأيدي العاملة المحلية، إضافة إلى مشاكل اقتصادية أخرى قد تظهر بسبب عدم القدرة على تقدير أعداد العمالة الوافدة وتأثيرها، بالإضافة إلى مخاطر الارتباط بالجريمة المنظمة واقترانها بشبكات تهريب البشر و بالجرائم المنظمة المختلفة، كالتزوير وإدخال العملات المزورة التي تروج في الأسواق الموازية (العاقل، 2015، ص.ص.101-102).

4. **التأثير على الأمن الصحي**: يتمثل انعكاس ظاهرة انتشار المهاجرين غير الشرعيين خاصة في انتشار الأمراض الفتاكة أو المعدية منها، كمرض فقدان المناعة المكتسبة (السيدا)، خاصة في الولايات الحدودية، إضافة إلى ذلك انتشار الظروف المزرية كالإقامة في البيوت القصديرية، مما قد يساعد على ظهور أوبئة خطيرة يصعب التصدي لها، كداء السل، وانتشار أوبئة التيفويد والأمراض الجلدية وغيرها مما قد يؤثر سلبا في تطبيق سياسة الخريطة الوطنية، نتيجة الاختلالات التي قد تحدث جراء العدد الكبير للمهاجرين غير الشرعيين.

رابعا-التصدي لأزمات الفشل الدولاتي

إن تنامي درجة تعقيد البيئة الأمنية في منطقة الساحل وتداعياتها على الأمن الإقليمي للجزائر، لم تقتصر فقط على التهديد الإرهابي وتهديد جماعات الجريمة المنظمة وميلاد تحالف بينهما، بل تعداه إلى بروز تحديات أمنية لا تماثلية أخرى، لعلّ أبرزها دخول كل من ليبيا ومالي في حالة انهيار دولاتي، وما صاحبها من انتشار كثيف للسلاح ومشكلة تأمين الحدود ومنع انتشار هذه التحديات و التهديدات وإعادة انتشارها جغرافيا في كامل منطقة الساحل وشمال إفريقيا، نتيجة لدخول فاعلين خارجيين لإدارة هذه التحديات وفق منطق القوة والمصلحة، وبالاستناد إلى مقاربات صلبة وتدخلات عسكرية.

لقد ورثت الدول الإفريقية العديد من التناقضات والتعقيدات الاجتماعية الحادة، والتي تركت آثارها على كافة الهياكل والأنشطة في مرحلة ما بعد الاستقلال، فأزمة بناء الدولة تعكس إحدى المعضلات الأمنية الخطيرة التي تعانيها إفريقيا عامة ومنطقة الساحل على وجه الخصوص (موسى محمد علي، 2020، ص.8)، والتي تتجلى في عدّة مجالات من بينها:

1-**أزمة الهوية والاندماج الوطني**:الذي هو عامل حاسم، لأنه يشكل الخلفية لكل هذه الأزمات، وهو ناتج عن عدم مراعاة الحدود الأنثروبولوجية للمجتمعات المحلية في التقسيمات الحدودية التي ورثتها هذه الدول عن الاستعمار، والتي تعاني من غياب الثقافة الوطنية الموحدة والشعور المشترك بين الجماعات العرقية بالانتماء إلى كيان سياسي موحد، مما نتج عنه عدة أزمات واضطرابات عرقية كما في موريتانيا والحرب الأهلية في دارفور والصراعات القبلية والإثنية في التشاد، والتي تتغذى في أغلبها من انعدام العدالة التوزيعية وسوء توزيع الثروات الاقتصادية.

2- **أزمة التوزيع**: الفشل في تحقيق أهداف التنمية وانتشار سوء الإدارة السياسية، مما نتج عنه تفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، كالفقر والبطالة والشعور بالحرمان، (وجميع العوامل التي تغذي الصراعات)، ويمثل توزيع الموارد في هذه الدول إحدى الظواهر البارزة فيها، حيث تنفرد القلة بمعظم الموارد المتاحة، ويقع عبء الحرمان على الأغلبية، وتبرز أزمة التوزيع إشكالية تفاوت طبقي حاد، وهو ما يتسبب في صراعات داخلية، وهو ما يظهر جلياً في مالي و النيجر من خلال التمردات المتعددة للطوارق ومختلف الأقليات.

3-**عدم الاستقرار السياسي الدائم**، بسبب هشاشة المؤسسات من جهة وتعدد التحالفات السياسية وضعف مشروعية الأجهزة السياسية للدولة من جهة أخرى، مما أدى في غالب الأحيان إلى انقلابات عسكرية، منها ثمانية انقلابات في كل من بوركينافاسو ومالي. (ميهوبي، 2014، ص.ص 41-42).

4- **عجز الدولة عن توفير الأمن والخدمات الاجتماعية الأساسية للسكان**، يجعل هذه الدول أرضا خصبة للجريمة المنظمة بجميع أشكالها، وللاتجار غير المشروع بالمخدرات وبالبشر وعصابات المهاجرين غير الشرعيين.

إنّ عام 2020م هو العام الأكثر دموية من حيث العنف الذي ارتكبه الإرهابيون في منطقة الساحل، حيث قُتل حوالي 4404 مقابل 1538 حالة وفاة في عام 2019م (مركز إفريقيا للدراسات الإستراتيجية، 2020، ص.6).

وتشكل الأحداث العنيفة التي لوحظت في عام 2021م في منطقة الساحل (لا سيما في بوركينا فاسو ومالي وغرب النيجر) زيادة بنسبة 70 ٪ مقارنة بعام 2020م (مركز إفريقيا للدراسات الإستراتيجية 2022، ص. 4)، هذا ما يدل على أن الإرهابيين لم يفقدوا قدراتهم العملياتية الإجرامية، وتمتد تأثيراتها إلى مختلف دول الجوار.

3-**أزمة التغلغل**: أي عدم التواجد الفعّال للحكومة المركزية على كامل أقاليمها، التي يفترض بها ممارسة سلطاتها الداخلية وممارسة الرقابة على المجال، وأن تغلغل الحكومة داخل سائر أرجاء إقليم دولتها من شأنه أن يعزز أركان الاستقرار السياسي في تلك الدولة.

وكنتيجة لهذا الوضع، وجدت الجزائر نفسها ملزمة على تحمل تكلفة وأعباء مواجهة هذه التحديات والتهديدات وإدارتها، تبعا لثوابتها ومبادئها الراسخة في ممارستها لسياستها الخارجية، خصوصا ما تعلق باحترام سيادة الدول، حتى ولو كانت في حالة من الفشل والانهيار، من هذا المنطلق، فإن الجزائر وجدت نفسها محاطة بدول منهارة لا تستطيع توفير الحد الأدنى من الأمن لنفسها ولمواطنيها.

كما تدرك الجزائر أن أمنها الإقليمي يبقى مهدّدا ما دام أن دول الجوار الإقليمي تبقى عاجزة عن إدارة شؤونها السياسية والاقتصادية والأمنية، ما يؤدي إلى انكشاف أمني يوحي بتوسع المناطق الرمادية التي تبقى المصدر الرئيسي لانتشار التهديدات التي تمسّ بالأمن الإقليمي والوطني للجزائر.

ومن أجل تفعيل التعاون الإقليمي بين الدول المعنية من خلال خلق أطر وآليات من شأنها ضمان الأمن والاستقرار في المنطقة، قامت الجزائر بعدة بمبادرات تمثلت فيما يلي:

- هندسة اتفاقيات السلام بين المتمردين و السلطات الوطنية في النيجر ومالي (1990م، 1996م 2006م، و 2015م).
- تأسيس لجنة قيادة الأركان العملياتية المشتركة (CÉMOC) في تمنراست في عام 2010م ووحدة الاندماج والاتصال (UFL)، ووحدة جمع المعلومات الاستخبارية ومقرّها الجزائر.
- إنشاء مجموعة ما يسمى ببلدان "الميدان" في عام 2010م (الجزائر وموريتانيا ومالي والنيجر).
- إنشاء المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب (CAERT) في عام 2004م في الجزائر.

إنّ تحليل مجمل المتغيرات المرتكزة على التحديات الأمنية والديناميكيات الجيوسياسية في منطقة الساحل الإفريقي، يبين حجم التعقيد والتشابك الذي يصاحب تحليل العلاقة القائمة بين هذه المتغيرات، الأمر الذي يستدعي توظيف مداخل ومقاربات عديدة قصد التمكن من قراءة الواقع الجيوسياسي والجيوأمني الإفريقي بتصميم وبرؤية أمنية واستباقية تراعي المتغيرات الجديدة.

المحور الرابع:
قراءة استشرافية للمشاهد الأمنية الساحلية المستقبلية

سنحاول في تحليلنا الاستشرافي للتهديدات الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي إلى تقنية السيناريوهات لفهم مستقبل البيئة الأمنية في منطقة الساحل مرتكزين على ثلاثة سيناريوهات:

السيناريو الأول

وهو المسار التفاؤلي للانتقال إلى الأفضل في منطقة الساحل الإفريقي، وهو سيناريو مبني على فرضية حدوث بعض التغيرات على الوضع الحالي، بمعنى حدوث إصلاحات إيجابية تحدث ترتيباً جديداً في أهمية ونوعية المتغيرات المتحكمة في الوضع الأمني، وتحقيق تحسن يمس الأمن الصلب واللين في دول المنطقة، ويمكن أن يتحقق ذلك عن طريق:

- تبني إطار إستراتيجي معتمد على تحسين القدرة المؤسسية لدول الساحل، بما في ذلك قطاع الأمن الأوسع (مكافحة الإرهاب، مكافحة الجريمة) وتعزيز التعاون الإقليمي في قضايا الأمن والتنمية في منطقة الساحل.
- العمل على حل معضلات انهيار الدول: في ليبيا، عن طريق الوصول لبناء نظام سياسي توافقي عن طريق البناء الدستوري و تنظيم الانتخابات الرئاسية، وفي مالي عن طريق تفعيل شامل لاتفاق الجزائر (2015م) و التحضير الواقعي لمرحلة سياسية بعد المرحلة الانتقالية.
- رفض التدخلات والإدارات الأجنبية للقضايا الأمنية التي تطبع هذه المنطقة، والتي هي تسعى لبسط نفوذها بما يتطابق مع إدراكاتها وتصوراتها لمصالحها الحيوية في ذات الفضاء.

السيناريو الثاني

وهو المسار الخطي الذي يفترض الحفاظ على الوضع القائم، وما يعزز هذا الطرح هو استعصاء حل المشاكل والتهديدات الأمنية في منطقة الساحل وطفوها إلى السطح بقوة، إضافة إلى صعوبة التغيير في ظل تعقد البيئة الأمنية أمام ضعف الحركية التنموية واستعصاء حل المشاكل والتهديدات الأمنية في منطقة الساحل، إضافة إلى صعوبة التغيير في ظل وجود التحديات الاقتصادية والثقافية والسياسية والأمنية والاجتماعية، خاصة بعدما أخذت تهديدات الإرهاب في الساحل الإفريقي منحى أخطر بترابط التنظيمات الإرهابية المسلحة مع عصابات الجريمة المنظمة وإقامة علاقات تعاون وتحالف، مما يزيد في تعقيد واستفحال الوضع الأمني وصعوبة تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، و ذلك بالإضافة إلى التواجد الأجنبي وسعيه لعسكرة المنطقة لا لاستتباب الاستقرار وتحقيق الأمن، بل لحماية مصالحه، لأن اهتمام

القوى الأجنبية بالساحل لا يقابله سوى الثروة التي يخفيها، وبالتالي حالة اللااستقرار في المنطقة تخدم مصالحه، مما يؤشر إلى استمرار الوضع القائم.

السيناريو الثالث

وهو المسار التشاؤمي ويفترض انتقال المنطقة إلى الأسوأ، لتعقد البيئة الأمنية وزيادة التحديات الأمنية داخليا وخارجياً، أمام ضعف حركية النشاط التنموي وتعدد الأجندات الدولية التي تضعف استقرارها، حيث إن الأزمات في الساحل هيكلية ومتداخلة، تترابط فيه عدة عوامل، كهشاشة الدولة القومية، وانخفاض الأداء الاقتصادي، وضعف مستويات التنمية، وغيرها من الأسباب التي تدفع إلى ازدياد التوتر والصراع وعدم الاستقرار في هذه المنطقة.

هذا السيناريو مطروح مستقبلاً بقوة وهو الأرجح، خاصة مع تزايد خطورة التهديدات وتعقدها في المستقبل القريب، ويرجع ذلك إلى مجموعة من المتغيرات التي توفر لنا مؤشرات مقلقة حول مستقبل الأمن في منطقة الساحل الإفريقي، أبرزها:

1-المتغيرات المرتبطة بطبيعة الدول: في هذه المنطقة التي توصف: بالانهيار والفشل والضعف والهشاشة، إخفاق عمليات الاندماج الوطني في هذه الدول، الفشل في تحقيق أهداف التنمية، عدم الاستقرار السياسي الدائم، و عجز الدولة عن توفير الأمن والخدمات الاجتماعية الأساسية للسكان.

2-المتغيرات المرتبطة بالتهديدات المتجذرة: والتي تتعلق بالعديد من العوامل الداخلية، والخارجية: ميوعة الحدود، ضعف استقلالية القرار، انكشاف أمني، صراعات حول الموارد واستمرار التهديدات الأمنية اللاتماثلية.

إضافة إلى ذلك يوجد عدد من نقاط الضعف التي تعزز المشاهد الأزموية في الساحل، ومنها النمو الديمغرافي (حوالي 3٪ سنوياً) مما سيؤدي حتما إلى زيادة الضغط على الموارد الطبيعية، وتفاقم انعدام الأمن الغذائي، وإعاقة جهود التنمية والسيطرة، مما سينتج عنه الهجرة الداخلية في منطقة الساحل وزيادة التنافس على الأراضي الخصبة والوصول إلى الموارد الطبيعية، مما سيؤدي إلى زيادة النزاعات المحلية ونزوح السكان (Alex&Al, 2018, P.10).

ستشجع هذه المشاهد الأزموية، ومنها التغيرات المناخية، على الهجرة، حيث يقدر البنك الدولي عدد المهاجرين بسبب تغيرات المناخ المحتملين بمائة و ثلاثة وأربعين (143) مليونًا في عام 2050م، بما في ذلك ثمانية وستين (86) مليونًا في إفريقيا جنوب الصحراء (Rigaud&Al, 2018, P.13).

الخاتمة:

تشهد منطقة الساحل الإفريقي اتساعا ملحوظاً في دائرة الانكشافات الأمنية في منطقة غير مستقرة أساساً، مما ساهم في تعاظم التهديدات الأمنية اللاتماثلية، التي من شأنها ممارسة ضغوط أكبر على المنظومة الأمنية للمنطقة، حيث يرجع الباحثون هذه الانكشافات إلى خصوصية المنطقة الجغرافية المشجعة لكل محاولات التهديد وعدم الاستقرار.

تواجه منطقة الساحل الإفريقي في دوائرها الجيوسياسية المختلفة تهديدات أمنية جديدة، تتمثل في الجريمة المنظمة والتجارة غير المشروعة والاتجار بالبشر والأسلحة، وصولاً إلى تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، علاوة على النشاط المتزايد لعصابات التهريب والجماعات الإرهابية، تتغذى هذه الظواهر على أوضاع اجتماعية وسياسية وثقافية وعسكرية تعيشها المنطقة، وتمتد تأثيراتها إلى مختلف دول الجوار.

بالنظر لهذه المتغيرات، تشير كل الدراسات إلى أن منطقة الساحل الإفريقي ستظل منصة حاضنة لتواجد عسكري أجنبي، وللجماعات الإرهابية ومجموعات الجريمة المنظمة، وكذا كثرة أشكال الضغط على الحكومات المركزية.

من خلال ما سبق تقديمه، فإن مخرجات وتداعيات واقع البيئة الجيوسياسية والجيوأمنية في الساحل الإفريقي، وبحكم أن هذه المنطقة تعتبر مجالا حيويا وعمقا إستراتيجيا للأمن الوطني للجزائر يفرض على الجزائر ضرورة العمل على ضمان أمنها الإقليمي، حيث إن درجة التعقيد التي تميز النسق الإقليمي الذي تتفاعل فيه الجزائر يستدعي منها توظيف إستراتيجية متعددة الأبعاد.

فالتحرك الجزائري الإقليمي لمواجهة التحديات والأزمات التي تطبع منطقة الساحل الإفريقي تحكمه مجموعة من المبادئ والثوابت الراسخة في سياستها الخارجية، حيث تتمسك الجزائر بالمبادئ التالية :

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.
- انتهاج المقاربة الاقتصادية لبناء السلام في المنطقة.
- حل النزاعات بالطرق السلمية.
- التعامل مع المجتمع الدولي بتوجه يرفض دفع الفدية للإرهابيين ومكافحة الإرهاب ومنع انتشاره.
- رفض التدخل الأجنبي ومحاولة حل المشاكل الإفريقية بأياد إفريقية .

وهذا ما يتجلى في دعوة الجزائر المستمرة إلى تفادي اعتماد المقاربات الصلبة واللينة في مواجهة التحديات الأمنية اللاتماثلية المنتشرة في منطقة الساحل الإفريقي، والتوجه إلى تبني مقاربات سلمية تدمج بين متغير الأمن والتنمية والحوكمة الديمقراطية كعاملين أساسين، لاستدامة السلم والاستقرار في المنطقة.

الإحالات والمراجع:

1. أنطونيو غوتيريش (2021) ، تغير المناخ يفاقم عدم الاستقرار والصراع والإرهاب، على الموقع https://news.un.org/ar/story/2021/12/1089402، الاطلاع على الصفحة يوم 05 مارس 2022.
2. بشكيط خالد،(جوان 2018) التهديدات التماثلية في منطقة الساحل الإفريقي الإرهاب و الجريمة المنظمة دراسة في حدود العلاقة، مجلة أبحاث قانونية و سياسية، العدد السادس، ص. ص.218-231.

3. بلقاسم حوام (06 ديسمبر 2021)، الجزائر الأولى عربيا في مكافحة الجريمة المنظمة"، يومية الشروق ص.4.
4. بن نافلة أمينة (ماي 2018)، الأمن الوطني الجزائري بين التهديدات الإقليمية و بناء الأمن في منطقة الصحراء،المجلة الجزائري للعلوم السياسية و العلاقات الدولية، العدد 10، ص ص 297-323.
5. بوستي توفيق (2021)، الإستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل والصحراء، مجلة أبحاث، المجلد 06/ العدد:02، ص. ص 80 -818.
6. الحربي، سليمان عبد الله (صيف 2008 م)، مفهوم الأمن :مستوياته وصيغه وتهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،العدد19، ص. ص.9-30.
7. حسنى عزالدين زينب (7 مايو، 2018)، الوجود العسكري الأجنبي فى منطقة الساحل الإفريقي، ص.2. https://www.shorouknews.com/columns، الاطلاع على الصفحة يوم 19 مارس 2022
8. الخليج الجديد، "لماذا تبني كل من الصين والسعودية قواعد في جيبوتي"، 28 سبتمبر/أيلول 2016 https://thenewkhalij.news/article/47119، الاطلاع على الصفحة يوم 14 مارس 2022.
9. رقية العاقل (ديسمبر، 2015)، ظاهرة الهجرة غير الشرعية و تأثيرها على أمن الدول المغاربية، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 4، ص.ص. 57-68
10. الشروق أونلاين (18 جافي، 2012)، والي إيليزي المختطف يعود إلى الجزائر، على الموقع الإلكتروني https://www.echoroukonline.com، الاطلاع على الصفحة يوم 20 ديسمبر 2021
11. قلاع الضروس سمير (2020)،منطقة الساحل الإفريقي وأهميتها الإستراتيجية في إفريقيا: دراسة جيوسياسية، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية،المجلد 06،العدد 02، ص. ص335-355.
12. مارتن غريفيش (22 يناير، 2022)، الساحل الأفريقي: 15 مليون شخص بحاجة إلى المساعدة والصراع يدفع الملايين إلى ظروف يائسة، ص.4، https://news.un.org/ar/story/2022/01/1092732،الاطلاع على الصفحة يوم 03 جنفي 2022
13. مجدان محمد، (جوان، 2016)، التهديدات الإقليمية على الجزائر من منطقة الساحل و الجنوب، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 5، ص.ص 9-20.
14. مخلوفي لمياء (ديسمبر 2017)، إستراتيجية الحزام والطريق الصينية الجديدة وإفريقيا،مجلة مدارات سياسية، ص.ص. 174-193.
15. مركز إفريقيا للدراسات الإستراتيجية (22 جويلية، 2020)، الجماعات الإسلامية المسلحة في إفريقيا تسجل رقمًا قياسيًا في النشاطات العنيفة، ص.6، https://africacenter.org/fr/spotlight/groupes-islamistes-militants-afrique-passent-records-activite-violente/ الاطلاع على الصفحة يوم 10 مارس 2022.
16. مركز إفريقيا للدراسات الإستراتيجية (26 جانفي، 2022)، تصاعد عنف المتشددين الإسلاميين في منطقة الساحل يهيمن على قتال إفريقيا ضد المتطرفين، https://africacenter.org/ar/spotlight/ar-surge-in-militant-islamist-violence-in-the-sahel-dominates-africas-fight-against-extremists الاطلاع على الصفحة يوم 03 مارس 2022
17. موسى محمد علي مصطفى (2020)، أثر بناء الدولة على التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل والصحراء، دفاتر السياسة والقانون، المجلد 12، العدد 01، ص.ص1-15.

18. ميهوبي، فخر الدين (2014)، إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي، دراسة في تطور دولة مابعد الاستعمار، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ص 355.

19. *Arcudi.Giovani (2006) « La sécurité entre permanence et changement », Presses Universitaires de France , « Relations internationales », N° 125, PP.97-109.*
20. *Arnold WOLFERS (1952) , « National security as an ambiguous symbol», Political Science Quarterly, Vol. 67, N°.4, p.p. 481-501.*
21. *Balzacq Thierry (2003), « Qu'est-ce que la sécurité nationale ? » , Dans* Revue internationale et stratégique, *vol4, N° 52, P.P.33-50.*
22. *Barry Buzan (1991), «People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era», Boulder*. Second Edition, Boulder, co: Lynne Rienner, 393 P.
23. *Barry Buzan and Ole Waever (2003), «Regions and Powers: The Structure of International Security»* ,Cambridge University Press, *598 P.*
24. *Bastien ALEX &Al(2018,Mai), Rapport d'étude N°6, Prospective Sahel, , Fondation pour la Recherche Stratégique, 97P., https://www.iris-france.org/wp-content/uploads/2018/11/RE6_Prospective-Sahel_V1.pdf, consulté le 02 mars2022.*
25. *Gegout Catherine (2013), «Le Retrait de l'Europe et la montée en puissance de la Chine en Afrique une évaluation des approches réalistes, libérales et constructivistes» en l'Union européenne et le nouvel équilibre des puissances ‹ Politique Européenne, no. 39, pp. 44-75.*
26. *Leboeuf Aline (aout 2019), « la compétition stratégique en afrique, Approches militaires américaine, chinoise et russe », Focus stratégique, n°91, IFRI, pp.1-78*
27. *Luciani Giacomo(1989), « The Economic Content of Security », Journal of Public Policy, vol. 8, no 2, , pp. 151-173*
28. *Rigaud Kumari&al(2018), « Groundswell: se préparer aux migrations climatiques internes », Washington, Banque mondiale, p.13.*